الحلبوسي غادر البلاد بعد زيارة رسمية استغرقت ثلاثة أيام

الغانم استقبل وزير الداخلية العراقي

الغانم مودعاً الحلبوسي

.. ومستقبلاً وزير الداخلية العراقي

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس وزير الداخلية في جمهورية العراق الدكتور ياسين الياسري بمناسبة زيارته للبلاد.

من جهة أخرى غادر رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي والوفد المرافق له البلاد أول أمس مختتما زيارة رسمية استغرقت ثلاثة أيام.

وذكرت شبكة (الدستور) الإخبارية في بيان صحافي أنه كان في وداع الحلبوسي على أرض المطار رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري والقائم بأعمال سفارة جمهورية العراق لدى دولة الكويت محمد رضا الحسيني.

وكان سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد استقبل في قصر بيان الأحد وبحضور سمو ولي العهد الشيخ نواف رئيس مجلس الأمة ورئيس مجلس النواب العراقي والوفد المرافق له.

وعقد الغانم في مكتبه أول أمس مباحثات رسمية مع الحلبوسي والوفد المرافق له تناولت سبل توطيد علاقات التعاون المشترك بين الكويت والعراق في كل المجالات لاسيما المتعلقة بالجانبين الاقتصادي والبرلماني.

كما استقبل سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء في قصر بيان أول أمس رئيس مجلس النواب العراقي والوفد المرافق له بمناسبة زيارته للبلاد.

وكذلك بحث النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح أول أمس مع الحلبوسي أهم القضايا والموضوعات ضمن محور الزيارة.

وأكد الشيخ ناصر الصباح خلال اللقاء أهمية استثمار الدول للامكانات والموارد المتاحة لها لخلق مستقبل واعد تنعم فيه الأجيال القادمة بفرص العمل الكريم والحياة المستقرة. كما بحث الشيخ صباح الخالد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية أمس مع الحلبوسي مجمل العلاقات الأخوية التي تربط البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها وتعميقها في شتى المجالات.

وجرى خلال اللقاء التباحث والتنسيق حول عدد من الموضوعات المتعلقة بتعزيز آفاق العمل الثنائي المشترك والسبل الكفيلة لمواجهة التحديات المختلفة على الصعيدين الإقليمي والدولي بالإضافة إلى مناقشة التطورات التي تشهدها المنطقة.

أكد أن هذه الخطوة من شأنها إظهارها بأنها لا تنظر في اقتراحات النواب

الدلال: تعديل الحكومة على قانوني «مكافحة الفساد» و«الأشخاص ذوي الإعاقة» يخالف مبدأ التعاون بين السلطتين

محمد الدلال

أعرب النائب محمد الدلال عن استيائه من قيام مجلس الوزراء بتعديل قانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، وكذلك القانون رقم (8) لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وأوضح الدلال أن هذه القوانين عبارة عن مقترحات نيابية مقدمة منذ بداية المجلس الحالة وتم إدراجها على جدول الأعمال، مشيرا إلى أن هذه الخطوة من شأنها إظهار أن الحكومة لا تنظر في اقتراحات النواب وإنما تنظر فقط في المشاريع المقدمة من الحكومة.

وأكد أن هذه الخطوة تخالف مبدأ التعاون بين السلطتين وهو نوع من التجاوز على المادة ٥٠ من الدستور، مشيرا إلى أن تعديل قانون هيئة مكافحة الفساد وتطويره موجود منذ دور الانعقاد الأول ومدرج على جدول الأعمال ولم يعدل ولم تقدم الحكومة أي تعديل عليه منذ تلك الفترة.

وأضاف أن الحكومة كذلك عطلت قانون هيئة الإعاقة لمدة زمنية، مبينا أن المعاقين وأهليهم وذويهم هم من يطالبون بالتعديل، داعيا الحكومة إلى إعادة النظر في طريقتها وأسلوبها "فهذا نوع من التجاوز على مبدأ التعاون بين السلطتين".

وقال الدلال إن التعديلات المقدمة من النواب على القانونين نوقشت في اللجان بحضور الحكومة وكان بإمكان الحكومة التعديل على المقترحات النيابية، متسائلا " فلماذا لم تقدم تعديلاتها؟ وهل هذا يعني تعمد التأخير والتسويف وعدم الاهتمام بمبدأ التعاون بين السلطتين؟"

الدقباسي يدعو إلى الاستعجال في إنجاز مشروع مدينة جنوب سعد العبدالله الإسكاني

علي الدقباسي

أعلن النائب علي الدقباسي عن تقديمه عددا من الأسئلة البرلمانية إلى وزيرة الدولة لشؤون الإسكان وزيرة الأشغال العامة د. جنان بوشهري للوقوف على المعوقات التي تواجه مشروع إنشاء مدينة جنوب سعد العبدالله الإسكاني.

وقال الدقباسي في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن الدولة قادرة على إنشاء مدن كبيرة كمدينتي صباح الأحمد وللاطلاع السكنيتين، وكذلك تستطيع التغلب على كل العقبات في مدينة جنوب سعد العبدالله التي تشكل أهمية كبيرة للمواطنين وتعالج مشاكل كثيرة تواجه الأسرة الكويتية التي تعاني من الإيجارات والانتظار الطويل للحصول على السكن.

وأضاف «نمد يد التعاون مع كل الأطراف لإيجاد حل لهذه القضية، ونرمي إلى التعرف على المعوقات والعمل على تحريك هذه القضية وإيصال رسالة للشعب الكويتي بأن الدولة القادرة على إقامة مشاريع مثل المطار والمستشفيات والجسور قادرة أيضا على إقامة هذه المدينة وتوفير كل الخدمات فيها».

وناشد السلطتين التشريعية والتنفيذية والأطراف المتصلة بهذه القضية التعاون من أجل معالجتها، مؤكدا أن معوقات إنشاء المدينة إذا كانت تتمثل بوجود بعض المزارع أو المصانع فبإمكان الدولة تعويض أصحابها بشكل مباشر من أجل تسريع إنجاز المشروع.

منها تلاوة العرائض والشكاوى خلال الجلسات

3 تكليفات لمكتب المجلس في دور الانعقاد الثالث

خلال دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر كلف مجلس الأمة مكتب المجلس بثلاثة تكليفات بشأن تلاوة العرائض والشكاوى خلال الجلسات وإصدار بيان بشأن التطورات الإقليمية في المنطقة وتحديد الجلسات الخاصة لإقرار بعض القوانين.

ورصدت شبكة الدستور الإخبارية في التقرير التالي تلك التكليفات وجاءت كالتالي:

العرائض والشكاوى

وافق المجلس في جلسة 27 نوفمبر 2018 على إحالة رسالة رئيس لجنة العرائض والشكاوى التي يطلب فيها تلاوة ملخص الشكاوى التي ينوه عنها في جدول أعمال الجلسة عملاً بنص المادة [154] من اللائحة الداخلية إلى مكتب المجلس للنظر في آلية تنفيذها ودراسة السوابق البرلمانية ثم عرض الأمر على المجلس في الجلسة المقبلة.

التطورات الإقليمية

ناقش مجلس الأمة في جلسة 16 مايو 2019 آخر التطورات الإقليمية واستعدادات الحكومة في حال حدوث أي طارئ وذلك في جلسة سرية.. وقد انتهت الجلسة السرية إلى تكليف مكتب المجلس باتخاذ اللازم تجاه هذا الأمر، وبدوره كلف المكتب النائب محمد الدلال بصياغة بيان يعبر عن رأي المجلس في تلك الأحداث يصدر الأحد أو اليوم الاثنين.

بيان صادر من مجلس الأمة بشأن مستجدات الظروف الأمنية والسياسية والعسكرية بتاريخ 21 مايو 2019.

- بناء على تكليف مجلس الأمة لمكتب المجلس في الجلسة الخاصة التي عقدت في 16 مايو 2019، أصدر مجلس الأمة بيانا بشأن مستجدات الظروف الأمنية والسياسية والعسكرية في المنطقة فيما يلي نصه:

مجلس الأمة

تابع مجلس الأمة باهتمام بالغ التطورات الأمنية والعسكرية والسياسية بالغة الخطورة التي استجدت في نطاق منطقة الخليج العربي والإقليم في ظل تنامي مخاطر اندلاع نزاعات مسلحة وتأزم الأوضاع سياسياً وأمنياً، ما يتطلب معه اتخاذ أقصى درجات الحذر والحيطة وتبني الإجراءات كافة اللازمة للحيلولة دون دخول المنطقة في حلقة من النزاعات والخلافات التي ستدمر الدول والشعوب وكذلك القيام بكل ما من شأنه حماية المواطنين والمقيمين من ويلات تلك المخاطر والأزمات.

وفي ضوء ما سبق، فقد عقد مجلس الأمة جلسة خاصة، بناء على طلب مقدم من أعضاء المجلس في يوم الخميس الموافق 16 مايو 2019 لمناقشة الظروف الأمنية والسياسية والعسكرية المستجدة في نطاق منطقة الخليج العربي والإقليم وبحث الاستعدادات الحكومية للتعامل مع تلك المستجدات على الأصعدة السياسية والأمنية كافة، وبينوا مدى حساسية التطورات وخطورتها وضرورة التعامل مع تلك المستجدات بشكل بالغ الجدية، كما استمع أعضاء مجلس الأمة إلى عرض من بعض الوزراء متعلق بمدى جاهزية الحكومة للطوارئ في القطاع النفطي واستعدادات وزارة التجارة (الأمن الغذائي) واستعدادات وزارة الصحة ووزارة الإعلام.

وعلى ضوء ما تم طرحه في الجلسة الخاصة فقد أكد أعضاء مجلس الأمة النقاط التالية:

- تقدير وتثمين أعضاء مجلس الأمة الجهود الكبيرة التي يقوم بها صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح -حفظه الله ورعاه- والموقف الرسمي لدولة الكويت في تعزيز الأمن والسلم في المنطقة والسياسة الحكيمة لسمو أمير البلاد في تبني الحيار الإيجابي تجاه النزاعات القائمة والحرص على حل الخلافات بصورة سلمية وعن طريق الحوار.

تحديد الجلسات الخاصة

تكليف مكتب المجلس بالاجتماع لتحديد الجلسات الخاصة لإقرار بعض القوانين وباقي الميزانيات والحسابات الختامية قبل فض دور الانعقاد، وذلك بالتنسيق مع النواب.

الدمخي لإنشاء مركز خاص لحصر المتعثرين ماليا ومساعدتهم

عادل الدمخي

أعلن النائب د.عادل الدمخي عن تقديمه اقتراحا برغبة لإنشاء مركز بتبع وزارة العدل لحصر ودراسة الحالات الإنسانية المتعثرة ماديا والتنسيق مع الجهات الخيرية لمساعدة تلك الحالات.

ونص الاقتراح على ما يلي:

عاني كثير من المواطنين من بعض المشكلات التي تلاحقهم من تعثر في الوفاء بالالتزامات المالية الخاصة بهم من نفقات ومديونيات في وطنهم بلد الإنسانية الذي يعم خيره على الكثير من غير أبناء الوطن.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

إنشاء مركز خاص بتبع وزارة العدل لحصر ودراسة الحالات الإنسانية المتعثرة ماديا وصدر بحقها ضبط وإحضار والتنسيق مع الجهات الخيرية الحكومية والأهلية وتوجيهها لمساعدة تلك الحالات.

الشاهين لإتاحة الاطلاع إلكترونياً على ملفات الجنسية

أسامة الشاهين

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه اقتراحا برغبة ينص على أن تتيح الإدارة العامة للجنسية ووثائق السفر رابطا إلكترونيا يراجع من خلاله أرباب الأسر الكويتية ملفاتهم الرسمية، للتأكد من عدم وجود أي زيادة أو تغيير فيها، وأن ترسل الإدارة رسائل نصية لرب الأسرة في حال حصول أي تغيير على الملفات.

ونص الاقتراح على ما يلي:

لما كانت (المواطنة) أهم مقومات الدول والأوطان، ولما كانت ملفات وشهادات الجنسية من أهم الوثائق المطلوب حمايتها وصيانتها من العبث والتزوير، ولما كانت الأقاويل تنتشر بين المواطنين محدثة البلبلة والتلبس في المجتمع. لذا أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

تتيح الإدارة العامة للجنسية ووثائق السفر رابطا إلكترونيا ليراجع أرباب الأسر الكويتية ملفاتهم الرسمية، للتأكد من عدم وجود أي نقص أو زيادة أو تغيير فيها، وترسل رسائل نصية قصيرة (SMS) لرب الأسرة في حال أي تغيير يتم على الملفات للعلم والرقابة.